# (المحاضرة الثانية)
# المحور الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها .

تلعب النقود دور مهم في الإقتصاد، حيث تعتبر الكتلة النقدية المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. حيث أن تحديد الكتلة النقدية المتداولة يخضع لعدة اعتبارات ومحددات، إذ لايمكن للبنك المركزي أن يصدر نقودا بدون مقابل لها، بل يجب أن يكون هناك مقابلا للكتلة النقدية لدى البنك المركزي.

**1- مفهوم الكتلة النقدية :** هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية المتداولة في أي اقتصاد، ويتم إدارتها بواسطة الجهاز المصرفي والخزينة العامة، وتتكون الكتلة النقدية من :

- **الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M1** : وتشمل العملة الورقية والمعدنية الموجودة في السوق والتي يتداولها الأفراد في معاملاتهم اليومية، مضاف إليها حجم النقود المحتفظ بها من طرف البنوك التجارية على شكل حسابات جارية وودائع تحت الطلب.
- **الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M2** : وتشمل الكتلة النقدية السابقة مضافا إليها الودائع الادخارية والودائع لأجل، التي تستحق في الأجل القصير.
- **الكتلة النقدية الأكثر توسعا M3** : والتي تسمى سيولة الاقتصاد وهي قليلة الاستعمال، وتشمل بالإضافة لـ M2 الودائع لأجل التي تستحق في الأجل الطويل.

وعليه يمكن للبنك المركزي التأثير على العرض النقدي من خلال ثلاث عوامل أساسية وهي:

- متطلبات الاحتياطي القانوني الجزئي وذلك من خلال تغيير نسبة الاحتياطي الالزامي.
- الاحتياطات غير المقترضة بواسطة عمليات السوق المفتوح.
- الاحتياطات المقترضة من خلال تغيير سعر إعادة الخصم.

كما يمكن للبنوك التجارية التأثير في العرض النقدي من خلال الاحتفاظ باحتياطات إضافية فائضة، وكذا سلوك جمهور المتعاملين من خلال طلبهم على العملة في التداول.

حيث يستطيع البنك المركزي من أجل التوصل إلى العرض النقدي المناسب، الاعتماد على معادلة القاعدة النقدية التي تأخذ بالحسبان جميع العوامل المؤثرة في العرض النقدي، والتي يمكن التعبير عنها كما يلي:

$$H=C+RR+CR$$

حيث أن : H : الكتلة النقدية.

C : العملة في التداول.

RR : الاحتياطات القانونية.

CR : الاحتياطات الفائضة.

وتعتبر هذه القاعدة الأساس في عملية توسيع الودائع المصرفية وخلق النقود، وبهذا تكون السلطة النقدية هي المحدد النهائي لحجم العرض النقدي في الاقتصاد.

**2- مقابلات الكتلة النقدية :** إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية من نقد حاضر وودائع جارية وودائع لأجل وودائع حكومية، يجب أن يكون لها مقابل لدى البنك المركزي، ويمكن التمييز بين أربعة مقابلات للكتلة النقدية والمتمثلة فيما يلي :

- **الذهب :** ويتمثل في مجموع السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي، ويستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني، وإن كان هناك تقلص في هذا الدور نظرا لإهمال نظام قاعدة الذهب. وفيما يخص تحديد قيمة وحدة النقد بالذهب فلا يشكل سوى أساسا حسابيا يمكن استعماله خاصة في تحويل العملات بعضها ببعض على المستوى الرسمي. كما قد يستخدم في تسوية المدفوعات الدولية في أوقات الأزمات، أين تفقد الدول الثقة في عملاتها الوطنية.
- **العملات الأجنبية :** يتشكل بشكل خاص من عملات الاحتياطي الدولي، أو السيولة الدولية، كالدولار واليورو الذي يشكل الجزء الهام من وسائل الدفع الدولية، بالإضافة إلى الذهب، وكما هو الشأن بالنسبة للرصيد الذهبي يؤثر رصيد العملات الأجنبية في إصدار النقد المحلي، حيث يكون مصدر هذه العملات إما :

- نتيجة عمليات التصدير للسلع والخدمات للخارج.
- دخول رؤوس أموال أجنبية في شكل قروض أو استثمارات.
- نتيجة قبض رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج، وعوائد اليد العاملة المهاجرة.

- **القروض المقدمة للاقتصاد :** ويعتبر من أهم العناصر المفسرة للإصدار النقدي، وذلك نظرا لقدرة السلطة النقدية على التحكم فيه. وهو يشمل جميع أنواع القروض الممنوحة من البنوك التجارية للأعوان الاقتصاديين لتمويل عملياتهم الاقتصادية، سواء كان ذلك بصفة مباشرة (قروض) أو بخصم أوراق تجارية، أو فتح اعتماد، وفي مقابل ذلك يقوم الجهاز المصرفي بعملية خلق نقود الودائع وهو ما يؤدي لزيادة الكتلة النقدية. كما تقوم البنوك التجارية أيضا بإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي أو طلب قروض من هذا الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية. وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد.
- **الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية :** بفعل تسيير الخزينة العمومية لميزانية الدولة، وفي حالة عجز الميزانية تلجأ الدولة إلى طلب قروض من البنك المركزي لسد العجز ومواجهة الاختلال، فتقدم له الخزينة العمومية سندات تعترف له بمديونيتها تسمى أذونات الخزينة، ويقوم البنك المركزي مقابل ذلك بتقديم نقود قانونية لصالحها، وبهذا

ترتفع كمية النقود المتداولة في السوق، كما تحصل الخزينة العمومية على الموارد المالية من المؤسسات المصرفية والمالية والجمهور في شكل نقود ودائع مقابل أذونات الخزينة والسندات الحكومية، هذه السندات التي يتم خصمها لدى البنوك التجارية أو إعادة خصمها لدى البنك المركزي، والتي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية تؤثر على حجم الكتلة النقدية بالزيادة أو النقصان حسب اتجاه السياسة النقدية والغرض منها.

وفيما يخص عملية خلق نقود الودائع سنتطرق إليها في المحور الخاص بالمؤسسات النقدية (البنوك التجارية).